العرب
الإثنين 2020/04/20
السنة 42 العدد 11683

الحكم الذاتي يفجر أزمة جديدة بين الخرطوم والمتمردين

الخرطوم – استأنفت الحكومة السودانية مفاوضاتها مع الجبهة الثورية، الأحد، عبر تقنية الفيديو كونفرانس، لبحث القضايا العالقة في مسار المنطقتين (النيل الأزرق وجنوب كردفان)، وسط أجواء ملبدة بغيوم الحديث عن محاصصات سياسية طفت على السطح عقب إعلان الخرطوم قبل أيامٍ عزمها تعيين ولاة مدنيين مؤقتين بدلاً من العسكريين.

وتمهد المفاوضات الجارية لحسم ملف الحكم الذاتي الذي طالب به مسار المنطقتين في توقيتات سابقة، ومن المقرر الوصول إلى صيغة بشأن مطالبة الجبهة الثورية بوجود أربعة مستويات للحكم (إقليمي واتحادي وولائي ومحلي)، تفرز وجود حكم ذاتي في أقاليم دارفور، شرق السودان، شمال السودان، والمنطقتين.

أسامة سعيد

كل إقليم من حقه انتخاب سلطته على مستوى الولاة

وتسعى الحكومة إلى إرجاء حسم قضية الحكم الذاتي إلى حين عقد مؤتمر دستوري مع نهاية المرحلة الانتقالية، وهو ما ترفضه الجبهة التي ترى ضرورة مناقشة جميع الملفات العالقة في الوقت الحالي، بما فيها مستويات الحكم والترتيبات الأمنية.

وقال المتحدث باسم الجبهة الثورية، الممثلة لحركات مسلحة وسياسية عدة، أسامة سعيد، لـ"العرب"، إن المقصود بالحكم الذاتي، هو وجود سلطات مركزية وأخرى للأقاليم، ووجود سلطات مشتركة بين الطرفين داخل إطار الدولة، بحيث يحكم كل إقليم ذاته عبر جميع السلطات الداخلية المخولة له بما فيها الاستدانة من الخارج بضمانات يحددها كل إقليم، باستثناء سلطتي الخارجية والدفاع.

وأضاف أن كل إقليم من حقه انتخاب سلطته على مستوى الولاة من دون أن تكون هناك تعيينات مباشرة من جانب المركز، وذلك من شأنه الإعلاء من قيمة مواطني الهامش والأطراف وترك الحرية للمشاركة بفاعلية لإدارة مناطقهم.

وتوقع مراقبون عدم تطرق المفاوضات التي بدأت مع الحركة الشعبية شمال- جناح مالك عقار، الأحد، بالتفصيل لمسألة الحكم الذاتي لجنوب كردفان والنيل الأزرق، والذي يعد أحد أهم مطالب الحركة منذ سنوات، والتركيز بشكل أكبر على الملفات المتعلقة بشأن تقاسم السلطة بالتزامن مع تحركات قوى الحرية والتغيير لإعلان أسماء الولاة المدنيين المعينين.

وركزت الورقة التي قدمتها الحركة الشعبية شمال إلى لجنة الوساطة على مطالبتها بالحصول على 30 مقعدا في المجلس التشريعي المنتظر، وحصولها على منصب الوالي في كل من النيل الأزرق وغرب كردفان، ومنصب نائب الوالي في جنوب كردفان مع نسبة في الجهازين التنفيذي والتشريعي، في ولايتي النيل الأزرق وغرب كردفان، وتمثيلها بعضو واحد في المجلس السيادي.

وأفرزت المفاوضات التي استمرت لأكثر من ثمانية أشهر صعوبة في حسم الملفات العالقة في مسار المنطقتين، مع إصرار الحركة الشعبية شمال، جناح عبدالعزيز الحلو، على تطبيق علمانية الدولة قبل الانخراط بشكل مباشر في المفاوضات، بالتالي فإن جملة من القضايا المشتركة في المنطقتين لا تزال من دون توافق حتى الآن.

وتخشى الحكومة من الوصول إلى اتفاق مع جبهة مالك عقار، والتي لديها تواجد عسكري لافت في النيل الأزرق دون أن يكون هناك توافق مماثل مع جناح الحلو، والذي يسيطر عسكريا على مرتفعات جبال النوبة في جنوب كردفان، ما يجعلها تكثف من محاولاتها لإلحاقه بالمفاوضات خوفاً من نشوب مشكلات بين الطرفين تبدد عملية السلام.

ويرى متابعون أن التطورات السياسية الناجمة عن إعلان السلطة الانتقالية تعيين ولاة مدنيين وتحفظات الجبهة الثورية على الخطوة، قد تكون وسيلة ضغط متبادل بينهما لدفع مفاوضات جوبا للأمام، لأن الحكومة تتسلح برغبة شعبية رافضة لاستمرار حكام الولايات العسكريين، وصد التصعيد السياسي الذي تمارسه فلول النظام السابق.

وتحاول الجبهة الثورية استغلال حاجة الحكومة إلى موافقتها المبدئية على تعيين الولاة المدنيين للحصول على مزيد من المكاسب في ملف السلطة، حيث شهدت الأيام الماضية اتصالات مكثفة بين قيادات في الحركات المسلحة والخرطوم للتوافق على صيغة مشتركة تقبل بها وتضمن عدم فشل العملية التفاوضية.

وأجرى رئيس الحكومة عبدالله حمدوك، اتصالا هاتفياً مع رئيس الجبهة الثورية، الهادي إدريس، الخميس، ناقشا فيه إمكانية تعيين ولاة مدنيين مؤقتين إلى حين التوصل لاتفاق سلام شامل بالبلاد، وتطرق معه إلى المشكلات التي تعترض طريق المفاوضات.

وعبرت الجبهة الثورية في بيان حصلت "العرب" على نسخة منه، على موافقتها من حيث المبدأ على تعيين ولاة مدنيين، لكن وفق أسس ومعايير واضحة تقدم الكفاءة والخبرة والتنوع الإثني ومشاركة المرأة واللاحزبية، متمسكة بضرورة أن يكون ذلك عقب التوصل إلى سلام نهائي، وهددت بوقف التفاوض حال أصرت الحكومة على تنفيذ قرار التعيين دون مراعاة موقف الجبهة الثورية.

وأكد المحلل السياسي، الفاتح وديدي، لـ"العرب"، أن مفاوضات السلام تواجه تعقيدات مضاعفة عما كانت عليه، وهناك صراع يجري في الدوائر المغلقة حول إمكانية إرجاء مناقشات ملفات السلطة وتقسيم الثورة إلى وقت لاحق، بعد إقرار السلام، بما يضمن عدم إرجاء تعيين الولاة المدنيين في الوقت الذي حددته المصفوفة المتفق عليها بين شركاء الحكم، لكن هذا المطلب تتمسك برفضه الجبهة الثورية حتى الآن.

وتوقع إرجاء مناقشة ملفات الترتيبات الأمنية والحديث عن هوية الدولة إلى ما بعد تسوية الخلافات بين مكونات السلطة الانتقالية نفسها (مجلس السيادة والحكومة وقوى الحرية والتغيير).

التحذيرات من إفلاس خزينة الدولة تثير جزع الأردنيين

عمان – خلفت تقارير لوسائل إعلام محلية محسوبة على السلطة الأردنية بشأن الوضع المالي حالة من الخوف في الشارع الأردني الذي يستشعر منذ سنوات وطأة أزمة اقتصادية بنوء تحت ثقلها البلد. وأثارت مثل هذه التقارير الهواجس من أن الأمور تتدحرج نحو الانفلات، في ظل حديثها عن خواء خزينة الدولة، وغياب حلول ناجعة لإنعاشها لاسيما مع انشغال الدول الشقيقة والصديقة بأوضاعها الداخلية.

ويواجه الأردن مثل سائر دول العالم تفشي فايروس كورونا، وكان من الدول التي أعلنت مبكرا عن إجراءات احترازية صارمة في مواجهة هذه الجائحة من بينها فرض إغلاق شامل للبلاد الأمر الذي أدى إلى شلل شبه تام في الدورة الاقتصادية، وتحاول اليوم حكومة عمر الرزاز دفعها بتدرج خشية انتكاسة الوضع الصحي وفقدان ما تحقق من إنجازات على هذا المستوى، حيث تعد المملكة من الدول العربية القليلة التي تشهد استقرارا على مستوى الإصابات.

وأحدث أحد المقالات الذي نشرته صحيفة "الغد" الأحد صدمة لدى الأردنيين وجزع نحو 220 ألف موظف عمومي حيث قال صاحب المقال الكاتب الصحافي ماهر أبوطير بشكل مباشر دون مواربة إن "خزينة الدولة لا يتوفر فيها دينار واحد لتسديد رواتب شهر أيار (مايو)".

إفلاس الخزينة قد ينطوي على مبالغة لكن ذلك لا يعني أن وضعها بخير وسبق وأن اتخذت الحكومة إجراءات لإنعاشها

وأوضح أبوطير في مقاله الذي حمل عنوان "هبوط اضطراري لن يستثني أحدا" إن ما بعد كورونا ليس كما قبله وأن "افتراض حدوث حلول سحرية مجرد وهم، وأن الحل الوحيد المتاح هو الاعتراف بالأزمة، وكلفتها المالية والنفسية، ومحاولة التكيف معها لمن استطاع".

دويّ المقال الذي لم يأت هذه المرة من وسائل إعلام معارضة، جعل الأردنيين يستنفرون، شاعرين بحالة من الضياع وسط رؤية مستقبلية مشوشة، الأمر الذي دفع الحكومة إلى محاولة الطمأنة من خلال التأكيد على لسان المتحدث باسمها أمجد العضايلة أن سيتم تسديد الرواتب الأسبوع الجاري، وأن الحديث الجاري لا يعدو كونه مجرد اجتهادات شخصية. محاولة الحكومة التدخل لطمأنة الناس لقيت تشككا كبيرا، وتقول أوساط سياسية في الأردن إنه لا يمكن اعتبار ما صدر من صحيفة قريبة من الحكومة، بشأن وضع خزينة الدولة مجرد "اجتهاد شخصي" بل هو يندرج في سياق تهيئة الرأي العام لإجراءات اقتصادية مؤلمة لمعالجة مخلفات أزمة كورونا على اقتصاد البلاد المنهك بطبعه.

وتلفت الأوساط إلى أن التحذيرات لا تخلو أيضا من رسائل للخارج ولاسيما الدول الخليجية من أن الوضع المالي في الأردن بلغ مستويات خطيرة جدا، وأنه في حال لم يتم تقديم الدعم المطلوب فإن البلاد مرشحة لانفجار اجتماعي سينعكس بشكل أو بآخر على المنطقة.

وتشير إلى أن الحديث عن إفلاس الخزينة قد ينطوي على بعض المبالغة لكن ذلك لا يعني أن وضعها بخير وسبق وأن اضطرت الحكومة في سبتمبر الماضي لاتخاذ جملة من إجراءات في محاولة إنعاشها بينها إعادة تسجيل جميع العقارات الحكوميّة باسم الخزينة، ووقف جميع المشاريع الرأسمالية، التي لم يتم البدء بتنفيذها، وبرر الرزاز في كتاب له تلك الخطوة حينها بـ"الأوضاع المالية الصعبة التي تمر بهذا خزينة الدولة".

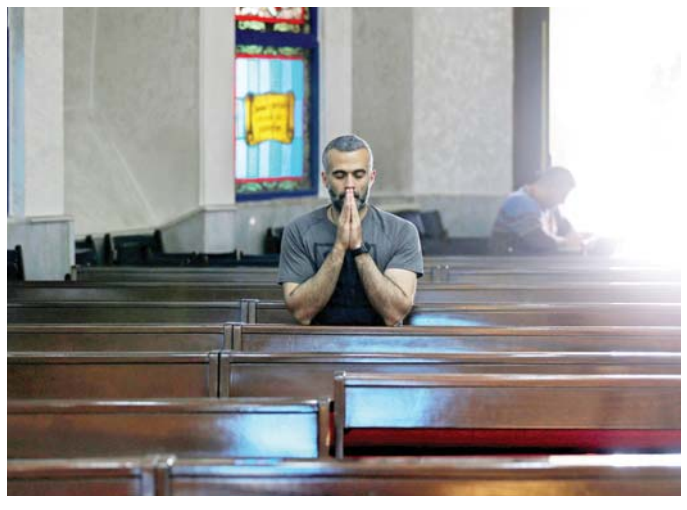

هل انتهت حلول الرزاز وبات الأمر متروكا للسماء

الضغوط الروسية تدفع الأسد إلى التمسك بقشة إيران

ظريف في دمشق لطمأنة النظام بعدم التخلي عنه

إيران تراهن على الأسد للبقاء في سوريا

زيارة وزير الخارجية الإيراني إلى دمشق للقاء الرئيس بشار الأسد تكتسي أهمية بالغة بالنظر إلى توقيتها، وسط تسريبات تتحدث عن أن الهدف منها هو إيصال رسالة بأن طهران لن تتخلى عنه، إذا ما قررت روسيا الإقدام على هذه الخطوة.

دمشق – عزت مصادر دبلوماسية عربية زيارة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إلى دمشق في سياق محاولة طمأنة بشار الأسد وتأكيد الوقوف إلى جانبه، في ظل الضغوط التي يتعرض لها من قبل روسيا، مع وجود بوادر عن إمكانية تخلي الأخيرة عنه.

وأعلنت وزارة الخارجية الإيرانية الأحد أن وزير الخارجية الإيراني سيلتقي بالرئيس السوري بشار الأسد في دمشق الاثنين، في أول لقاء بينهما منذ عام.

وذكرت الوزارة في بيان أنّ زيارة ظريف ستستغرق يوما كاملا لمناقشة "العلاقات الثنائية" الإيرانية – السورية و"آخر التطورات في المنطقة" و"التقدم الميداني في محاربة الإرهاب في سوريا".

وتنطوي الزيارة من حيث توقيتها على أهمية بالغة، ولاسيما في ضوء التحديات الكبيرة التي تعصف بإيران في الداخل على خلفية تفشي جائحة كورونا وعجز طهران عن السيطرة على الوضع الذي بات يهدد بانهيارها، هذا إلى جانب ما تواجهه ميليشياتها في العراق من صعوبات.

وأوضحت المصادر الدبلوماسية أن وزير الخارجية الإيراني سيؤكد خلال هذه الزيارة لبشار الأسد على وجود ثقل إيراني في سوريا يوازي الثقل الروسي وأن إيران ليست في وارد التخلي عنه بأي شكل.

وعلى خلاف الجانب الروسي الذي يبدو أنه في وارد تغيير استراتيجيته في سوريا، فإن طهران متمسكة بذات السياسة ذلك أنها ترتكز بشكل جلي على بقاء الأسد في الحكم لضمان نفوذ دائم لها في سوريا.

روسيا تستشعر بأن التمسك بالأسد قد يقودها إلى خسارة الإنجازات التي راكمتها منذ تدخلها المباشر في سوريا في 2015

وأظهرت روسيا مؤخرا حالة تململ من الأسد، وسط شعور متنام بأن التمسك به قد يقودها إلى خسارة كل الإنجازات التي راكمتها منذ تدخلها المباشر في سوريا في العام 2015، على وقع اهتزاز الوضع في المناطق التي عادت إلى سيطرته مثل درعا، فضلا عن إدراك موسكو أن جهودها في إعادة التسويق له تصطدم بحائط صد من قبل المجتمع الدولي.

وانعكس هذا التململ في التقارير التي نشرتها وسائل إعلام روسية والتي أثارت هواجس لدى النظام السوري، عبرت عنه تغريدة للسفير السوري السابق لدى الأردن بهجت سليمان المعروف عنه ولاؤه الشديد للأسد.

وقال سليمان في تغريدته "كم يحتاج حلفاؤنا الروس إلى وضع حدّ للاختراقات الصهيونية المتغلغلة في الكثير من وسائل إعلامهم، بدءا من وكالة الأنباء الفيدرالية الروسية... وصولا إلى 'روسيا اليوم' التي تقدّم نفسها، أحيانا، وكأنّها معادية لجمهورية روسيا الاتحادية، بل وكأنّها تعمل لصالح أعداء روسيا". ومعلوم أن وسائل الإعلام الروسية تخضع لسيطرة كاملة من قبل الكرملين، وبالتالي فإنها لا يمكن أن تنطق عن هوى خاصة في الملفات التي تكتسي أهمية استراتيجية مثل الملف السوري.

وكشفت المصادر أن إيران أجرت اتصالات بالقيادة الروسية لمعرفة مدى جدّية الأنباء التي سربت من موسكو عن الرغبة في التخلي عن الأسد في ضوء فشل القوات التابعة له في إعادة الأمن والاستقرار إلى المناطق التي استعيدت من قوى المعارضة بفضل التدخل العسكري الروسي.

ويقول محللون إن فرضية تخلي روسيا عن الأسد واردة جدا، خاصة أنها وبعد نحو ست سنوات من تدخلها العسكري في سوريا ونجاحها في استعادة النظام لتوازنه، إلا أن قبضتها لا تزال هشة، وهي لا تملك حقيقة مفاتيح الحل، وذلك يعود في جزء كبير منه إلى أسلوب الأسد الذي لا يزال على نهجه رافضا الإقرار بضرورة التغيير.

روسيا والتغيير في سوريا
ص8

رسائل أمنية محسوبة بين حزب الله وإسرائيل

بيروت – تسود حالة من التوتّر المنطقة الحدودية اللبنانية الإسرائيلية على خلفية اكتشاف الجيش الإسرائيلي ثلاث ثغرات في السياج الحدودي نهاية الأسبوع الماضي، واتهام حكومة بنيامين نتنياهو لحزب الله بافتعالها.

ويأتي اكتشاف تلك الثغرات في السياج الذي من المفترض أنه يخضع لرقابة لصيقة من الجانب الإسرائيلي بعد أيام قليلة من استهداف طائرة مسيرة إسرائيلية لسيارة يقودها عناصر من حزب الله بالقرب من الحدود السورية اللبنانية.

واستهداف إسرائيل للسيارة لم يكن الغرض منه إصابة من فيها حيث سبق عملية الاستهداف إطلاق صاروخ تحذيري منح عناصر الحزب الوقت للفرار، ويقول متابعون إن الغرض كان إيصال رسالة للحزب بأن أعينها مفتوحة عليه. وترصد إسرائيل منذ فترة تحركات مثيرة لعناصر حزب الله سواء كان بالقرب من حدودها في الجانب اللبناني وأيضا السوري، وهو ما دفعها وفق مراقبين إلى التحرك في رسائل تحذيرية للحزب، التي رد عليها هو الآخر من خلال إحداث فتحات في السياج الحدودي في محاولة للقول بأن له القدرة على تغيير قواعد اللعبة.

وقدمت إسرائيل السبت شكوى لمجلس الأمن الدولي ردا على ما اعتبرته "المحاولات الاستفزازية" للحزب، وقال وزير الخارجية يسرائيل كاتس إنه "أوعز لوزارته بتقديم شكوى لخرق حزب الله السيادة الإسرائيلية عبر إحداث ثغرات في السياج الحدودي"، وأضاف كاتس "أتوقع من حكومة لبنان تحمل مسؤوليتها ومنع تهديدات من هذا القبيل على أمن إسرائيل والمنطقة".

وكان الجيش الإسرائيلي أعلن مساء الجمعة عن محاولة تسلل إلى إسرائيل عبر الحدود مع الأراضي اللبنانية.

وقال الجيش في بيان إن قواته أطلقت عدة قنابل إنارة. وأضاف "قوات الجيش قامت بتمشيط المنطقة وتأكدت من عدم تسلل أي شخص إلى داخل إسرائيل"، مشيرا إلى أن أضرارا لحقت بالجدار الحدودي في ثلاث نقاط مختلفة، نتيجة محاولة التسلل.

ووصف الجيش المحاولة بـ"الخطيرة جدا"، محملا الحكومة اللبنانية المسؤولية. ويرى محللون أن حالة الاستنفار في صفوف إسرائيل وعناصر الحزب والرسائل المتبادلة تبقى محسوبة حيث أن أي طرف ليس في وارد خوض أي مغامرة، فتل أبيب تواجه حاليا تحديات كبرى في الداخل لعل من بينها احتواء تفشي فايروس كورونا وتداعياته الاقتصادية، في ضوء أزمة سياسية مستمرة نتيجة العجز عن تشكيل حكومة.

ويشير المحللون إلى أن الحزب وضعه أسوأ بكثير نتيجة الأزمة المالية التي تعصف به وبلبنان، وبالتالي هو لا يستطيع المغامرة بالدخول في مواجهة مع إسرائيل لأنها بالضرورة ستعني نهايته وضربة قاصمة للبنان.

ويسيطر حزب الله على جنوب لبنان المحاذي للحدود مع إسرائيل. وكانت القوات الإسرائيلية انسحبت من المنطقة عام 2000، ومن ثم وضعت الأمم المتحدة ما عُرف بـ"الخط الأزرق" على الحدود بينهما، لتأكيد الانسحاب، لكن الخط لم يراعِ الحدود الرسمية بشكل دقيق.